مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩١٢

الخميس، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغ
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد إنسيرا
	كينيا	السيد موامبيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1998/647 و Add.1)

98-85634

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1998/647 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألمانيا وجورجيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بوزير خارجية جورجيا، سعادة السيد إيراكلي منغرشفيلي.

بدعوة من الرئيس شغل السيد منغرشفيلي (جورجيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد هنزه (ألمانيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، الوثيقتان S/1998/647 و Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/699 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أيضا أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1998/649، و S/1998/650، و S/1998/655، و S/1998/660، التي تتضمن رسائل مؤرخة ١٥ و ١٥ و ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ على التوالي موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/645، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج على قائمتي هو وزير خارجية جورجيا، سعادة السيد إيراكلي منغرشفيلي، وأعطيه الكلمة.

السيد منغرشفيلي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُشرفني أن تتاح لي فرصة مخاطبة أعضاء مجلس الأمن.

في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة ولمجلس الأمن وللاتحاد الروسي بصفته ميسرا، ولأصدقاء الأمين العام لمحاولتهم النشطة لتحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع في أبخازيا. وفي هذا الصدد، كانت الجهود الشخصية للسيد كوفي عنان وممثله الخاص السيد ليفيو بوتا رائعة بصفة خاصة. ونُعرب عن امتناننا أيضا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدورها النشط في عملية السلام.

لقد عكفنا طيلة خمسة أعوام بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن على البحث عن سبل سلمية لحسم الصراع في أبخازيا، جورجيا. وطيلة خمسة أعوام ظل حل مسألة أبخازيا موضع مناقشات المجلس. وطيلة خمسة أعوام كرس المجتمع الدولي موارد هائلة لرصد الحالة في أبخازيا، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية لمن عانوا من عواقب هذه الصراع.

وللأسف إننا، رغما عن كل هذه الجهود، يجب أن نعترف بأنه من السابق لأوانه أن نتكلم عن أي تقدم جاد. وإلى جانب ذلك، فإن الأحداث المفجعة التي وقعت مؤخرا في مقاطعة غالي تُبين بوضوح أن عملية السلام تمر

بمرحلة حرجة وتتطلب تقييما جديدا يمكن أن يكون غير تقليدي للحالة الراهنة.

والأحداث التي وقعت مؤخرا لا تسمح لنا بأن نشعر بالتفاؤل. واعتقد أن هذه الحالة تتضح بشكل موضوعي في تقرير الأمين العام. وبالرغم من الاقتراحات الملموسة من جانب جورجيا، ونظرا لتعنت زعامة أبخازيا، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول الوضع السياسي لأبخازيا، ولم يُحسم بعد مصير حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ ومشرد. ومن غير الواضح موعد عودة هؤلاء البائسين إلى ديارهم، مع استمرار المحاولات التي يبذلها الانفصاليون الأبخاز لإضفاء الشرعية على التغييرات الديمغرافية الناتجة عن الصراع.

هذه هي الحقيقة المرة التي علينا أن نواجهها. وكان الأمل يراود كلا منا عندما بدأنا مفاوضات جنيف من خلال جهودنا والمبادرة الشخصية للأمين العام في ظل قيادة الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد الروسي بصفته ميسرا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاء فريق أصدقاء الأمين العام.

وللأسف أن الأحداث التي وقعت في مقاطعة غالي في أيار/مايو ١٩٩٨ أثارت الشكوك حول عملية جنيف للسلام. وبغية تهيئة انطباع موضوعي عن أحداث مقاطعة غالي، أسترعي انتباهكم لبضع حقائق.

إن إدخال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وفصيلة حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي في منطقة الصراع زرع الأمل في نفوس اللاجئين والمشردين وأذن ببدء عملية عودتهم. وبحلول أيار/مايو ١٩٩٨ عاد حوالي ٠٠٠ ٥٠ مشـــرد طوعـــا إلى مقاطعـــة غالـــي. وأنفقت المنظمات الإنسانية الدولية عدة ملايين من الدولارات لتشييد ديار للعائدين ولسد احتياجاتهم الملحة للغاية، بغية إعادة استقرارهم في مقاطعة غالي والإسراع بعملية إعادة التوطين.

وبغية إضفاء الاستقرار على الحالة في مقاطعة غالي والإسراع في العودة المنتظمة للسكان، تولى مؤتمر قمة كومنولث الدول المستقلة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ قرارات لتوسيع نطاق أنشطة قوات حفظ السلام التابعة لكومنولث الدول المستقلة ولتدابير إضافية لتحسين الظروف الأمنية في المنطقة.

وكانت عودة اللاجئين وضمانات أمنهم مدرجة في جـــدول أعمـــال مفاوضـــات جنيـف. ورغما عن كل هذه التدابير، واصل النظام الأبخازي الانفصالي اتباع سياسة الإرهاب ضد سكان مقاطعة غالي. وعن طريق التغيير من جانب واحد في الحدود الإقليمية لمقاطعة غالي، تقلصت المقاطعة اصطناعيا إلى نصف مســاحتها الاعتيادية. وأصبحت عمليات العقاب في المقاطعة عمليات منتظمة. وبشكل عام راح حوالي ٢٠٠ ١ نسمة ضحية لأعمال العنف هذه.

ونفذت آخر عمليات العقاب في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٨. ففي ذلك اليوم، وفي مواجهة إهمال قوات حفظ السلام، جرى وزع حوالي ٠٠٠ ١ بويفيكي في مقاطعة غالي. ونهب الانفصاليون وسرقوا السكان المسالمين وأسرهم وأحـــرقوا ديارهم. وأعـــدم فورا كل من تجرأ على المقاومة. وحتى جثـــث لم تـُسلم إلا مقابل مبالغ باهظة. وفي أعقاب هذه العملية الوحشية أجبرت أغلبية السكان على مغادرة ديارها مرة أخرى.

ولم تفلح إلا الجهود النشطة من جانب حكومتي في منع اشتراك جورجيا في حرب واسعة النطاق. ومع ذلك كانت نتائج هذه الأحداث مفجعة. ومنذ ٢٠ أيار/مايو قـُتل أكثر من ٦٠ مدنيا مسالما في مقاطعة غالي وطرد أكثر من ٠٠٠ ٤٠ مدني من ديراهم. وحرق ودمر أكثر من ٤٠٠ ١دار. ويجب التأكيد على أن التدمير الشامل للديار بلغ الذروة بعد وقف إطلاق النار. والحقيقة التي لا يمكن التسامح بشأنها هي أنه جرى تدمير مباني الإدارة بالإضافة إلى البيوت، مما يُشير إلى النية الحقيقية لمرتكبي هذه الجرائم، وهي القضاء على إمكانية عودة اللاجئين. فالمنازل التي أعاد المجتمع الدولي بناءها حـُرقت ودمرت بدورها.

ومما يؤسف له أن العنف ما زال مستمرا في المنطقة. وتحدث كل يوم هجمات على القرى الواقعة على الضفة الغربية لنهر إنغوري، وعمليات اختطاف للحصول على فدية، وعمليات قتل وغيرها من الجرائم الخطيرة الأخرى. وبغض النظر عن الطبيعة المفجعة لنتائج هذا العنف، يقلقنا أن الجانب الأبخازي يواصل

رفض تنفيذ التزاماته بشأن العودة غير المشروطة للاجئين المطرودين خلال أحداث أيار/ مايو، كما ينص اتفاق ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨. وكل ذلك ما هو إلا مجرد استمرار لسياسة التطهير العرقي ومحاولة لإضفاء الصبغة القانونية على نتائجها.

بعد أن توصلنا إلى اتفاق ٢٥ أيار/ مايو بشأن وقف إطلاق النار وفصل القوات، كان هدفنا الرئيسي وما زال، أن تستمر عملية السلام. وفي هذا الصدد، فإن عقد الجولة التالية لمفاوضات جنيف، بالجهود المشتركة للممثل الخاص للأمين العام والاتحاد الروسي بوصفه ميسرا، وأصدقاء الأمين العام، والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن عدة قضايا، تعتبر أمورا بالغة الأهمية.

وفي الوقت نفسه، كشف اجتماع جنيف، وكذلك تحليل الأحداث الأخيرة التي وقعت في أبخازيا، عن مشاكل تحتاج إلى حل سريع؛ وإلا انتفت توقعات نجاح عملية السلام. وجدير بالملاحظة أن العمليات العقابية هذه تمت داخل منطقة أمن الـ ١٢ كيلومترا التي تسيطر عليها فرقة حفظ السلام. ويدل هذا بوضوح على هشاشة آلية نظام وقف إطلاق النار في منطقة الصراع.

ومن المؤسف أن مقترحاتنا الخاصة بتوسيع ولاية عملية حفظ السلام ومهامها قد لقت رفضا تاما من الجانب الأبخازي، بينما فشل كل من المنظمات الدولية والمشاركين الآخرين في عملية السلام في التقدم بالمطالبات الكافية أثناء اتخاذ هذا القرار الهام.

وقد شارك المرتزقة الأجانب بنشاط في العنف الموجه ضد سكان جورجيا. وهذه الحقيقة تبرز مرة أخرى حدة مشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة والأجانب إلى منطقة الصراع. ومن المؤسف أن جهودنا المشتركة الرامية إلى حل هذه المسألة ليست كافية أيضا.

إن التطورات في منطقة غالي أثبتت أن المشكلة الرئيسية التي يجب أن نتصدى لها هي مشكلة الظروف الأمنية، حيث أنها تؤثر تأثيرا حادا على العائدين وموظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين. إن الأحداث الأليمة التي وقعت في منطقة غالي تشير إلى أنه لن يتسنى البدء في مرحلة جديدة من الإعادة إلى الوطن دون إنشاء آليات أمنية متينة من أجل العائدين. وقد حان الوقت للتفكير في تنشيط آليات تحول دون وقوع عمليات عقابية وتساعد على تجنب السرقة وأخذ الرهائن والقتل. ولهذا الغرض، تشمل مقترحاتنا إنشاء إدارة مشتركة مؤقتة، في منطقة غالي، وإقامة نظام للدوريات تحت رعاية هذه الإدارة.

أما المشكلة الخطيرة الأخرى فتتمثل في زرع الألغام على نطاق واسع. وستكون ضمانات الأمن غير ممكنة من الناحية العملية دون وضع تدابير شاملة لإزالة الألغام.

ومما يؤسف له، أن الجانب الأبخازي يرفض هذه المقترحات ذاتها، مما يكذب البيانات الصادرة عنه حول استعداده لتشجيع عودة اللاجئين.

إننا ندين أي إجراء موجه ضد السكان المدنيين وقوات حفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة في منطقة الصراع. وستتخذ حكومتي كل التدابير الممكنة لمناهضة هذا الإجراء. ونرى، في الوقت نفسه أن التوصل إلى حل لهذه المشكلة لن يكون ممكنا بدون بذل جهود دولية واتخاذ إجراءات محددة من جانب الأمم المتحدة. ونرى ضرورة إنشاء آلية لإدارة الأزمات في منطقة النزاع، على أن يكون أحد عناصر هذه الآلية استحداث وحدة للحماية الذاتية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا لاقتراح الأمين العام بإنشاء هذه الوحدة.

وإني على ثقة بأن عملية جنيف ستصبح أكثر صلاحية في حالة تناول مسألة الوضع السياسي لأبخازيا، مع الاحترام الكامل لوحدة جورجيا الإقليمية كما أكد مجلس الأمن بصورة متكررة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نرفض الربط بين الوضع السياسي لأبخازيا وعودة اللاجئين بأي شكل من الأشكال كما دعا إلى ذلك الجانب الأبخازي ولا يزال. وأكرر، يجب أن نرفض أن يظل مئات الآلاف من الأشخاص رهائن للمفاوضات السياسية.

إن فعالية آلية حل المنازعات تعتمد بدرجة كبيرة على رصد حالة حقوق الإنسان. ويجب أن نضع في الاعتبار حقيقة أن مكتب حقوق الإنسان في سوخومي جزء من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وأن وظائفه جانب من جوانب عملية السلام. إن أحداث غالي أوضحت أن مكتب حقوق الإنسان يحتاج إلى تغييرات وإلى دعم جاد.

كل هذه الحقائق تقنعنا بأن عملية السلام تتطلب دفعة جديدة، من أجل التغلب على عدم امتثال الجانب الأبخازي لمطالب المجتمع الدولي، في المقام الأول. ومن المقلق أن الانفصاليين يشعرون ببعض الثقة تجاه التأنيب والملاطفات اللانهائية ردا على تجاهلهم الكامل لقرارات مجلس الأمن وقرارات قمتي بودابست ولشبونه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتفاقات الموقعة من الأطراف. وأثق بأن قوة مجلس الأمن وسلطته ومكانته هي الضمان الوحيد بأن استمرار انتهاك الاتفاقات من الجانب الأبخازي لن يمر دون عقاب.

ختاما، أود أن أنقل النداء الموجه من الرئيس شفرنادزه، رئيس جورجيا، بأن يتخذ المجتمع الدولي، في الوقت الحالي، قرارا يرقى إلى تطلعات مجلس الأمن، ويعكس الحالة الحقيقية في منطقة الصراع ويقترح تقييمات ونتائج وثيقة الصلة بالموضوع. ويجب أن يكون هذا القرار مختلفا عن الوثائق الـ ١٨ السابقة. وأن يساهم في تخفيف حدة التوتر ويعطي دفعة جديدة لتنشيط المفاوضات من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة.

وإنني شديد الثقة بأن القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن اليوم سيلبي هذا النداء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي ممثل ألمانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن ألمانيا، بوصفها عضوا في فريق أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، ترحب بمشروع القرار المعروض على المجلس اليوم وتؤيده تأييدا تاما. وهذا، بصفة خاصة لأن مشروع القرار يتضمن عدة رسائل هامة موجهة إلى الأطراف مباشرة تعبر عن بالغ قلقنا وانشغالنا حول الحالة السياسية الشديدة التقلب في أبخازيا، وجورجيا، وما حولهما؛ ومصير آلاف الأشخاص الذين اضطروا مؤخرا إلى ترك منازلهم؛ وعدم وجود تقدم ملموس نحو تحقيق تسوية سياسية؛ والخطر الماثل المستمر المحدق بكل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وسأحاول توضيح الرسائل الواردة في مشروع القرار، كما نراها.

الرسالة الأولى هي: إن القتال الذي وقع في أيار/مايو كان نكسة خطيرة بالنسبة للسلام، وأعاد الأطراف إلى حافة الحرب الكاملة. وقد سمح الطرفان بتدهور الحالة في منطقة غالي إلى هذا الحد. ويطالب المجتمع الدولي في الوقت الحالي بأن يتخذ الطرفان خطوات حاسمة للابتعاد عن حافة الحرب والبدء بصورة بناءة في عملية السلام بقيادة الأمم المتحدة. وألمانيا على استعداد لتقديم مساعدتها للطرفين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، بشرط أن يبدي الطرفان التزاما حقيقيا بالبحث عن الخيارات السلمية.

وعلى السلطات في جورجيا أن تكثف جهودها بشكل ملحوظ لكبح المجموعات المسلحة العاملة في الجانب الجورجي من نهر أنغوري. إن الهجمات الطائشة التي تقوم بها هذه المجموعات تعرض موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة للخطر الشديد، بل إنها تعطل بشدة أية محاولة للتوصل إلى حل سلمي للقضايا التي ينطوي عليها النزاع.

الرسالة الثانية والأكثر أهمية الواردة في مشروع القرار هي: أنه يجب على الجانب الأبخازي أن يسمح للاجئين من منطقة غالي بالعودة إلى ديارهم فورا وبدون شروط. وأن تدمير المنازل الذي قامت به مؤخرا القوات الأبخازية في منطقة غالي، في حملة لطرد السكان المحليين على ما يبدو، أمر غير مقبول مطلقا. وهو مسألة تسبب قلقا بالغا. ونرحب بأن المجلس لا يخشى أن يعكف على الحقائق كما هي عليه وأن يقيمها وفقا لذلك. وليس من قبيل الصدفة في هذا السياق أن مشروع القرار يذكر بإعلان قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يشير إلى الأحداث السابقة ذات الصلة بالموضوع.

ورسالة ثالثة وأساسية وأخيرة يعرب عنها مشروع القرار بوضوح هي: أن صبر مجلس الأمن يكاد ينفد. وإن لم يطرأ تحسن في عملية السلام وفي حالة الأمن على الأرض، فليس في الاستطاعة استبعاد إعادة النظر في التزام الأمم المتحدة بحفظ السلام في أبخازيا، جورجيا. ولقد ألقت الستة أشهر الأخيرة ظلال الشك الخطيرة على

ما إذا كانت هناك عملية سلام جادة مستمرة تحظى بتأييد الأطراف دون تحفظات عليها. وبدون مثل هذه العملية، سيصبح من الصعب تبرير اشتراك الأمم المتحدة على هذا المستوى. والأطراف مسؤولة عن العمل من أجل عملية مفاوضات سياسية فعالة عن طريق الحوار المباشر، وفي إطار عملية جنيف، بمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه ميسرا وفريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والعامل الخطير الآخر في هذه المعادلة هو الخطر الكبير الذي تـُرغم بموجبه الدول التي تسهم بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ومن أكبرها ألمانيا وبنغلاديش، على تعريض قواتها له. وكما سبق لي ذكره، يجب اتخاذ خطوات حاسمة ضد أنشطة الجماعات المسلحة وضد زرع الألغام الأرضية في منطقة عمليات البعثة بصورة عاجلة. غير أن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة فعلا لتحسين الحالة الأمنية، تحت ظروف عمليات محدودة للغاية، لن تكفي للإبقاء على بعثة ذات معنى ولها ما يبررها طوال فترة طويلة من الزمن. ونحن عاجزون عن فهم الأسباب التي اختارت القيادة الأبخازية من أجلها معارضة إتاحة الإمكانية أمام البعثة للدفاع عن نفسها ضد أشخاص وجماعات يهاجمونها. وما زالت ألمانيا تؤيد هذا الخيار في صورة إضافة وحدة الدفاع الذاتي إلى البعثة. ونحن ندعو القيادة الأبخازية إلى إعادة النظر في رد فعلها الأول وإلى تفهم أن مثل هذه القوة ستقتصر تماما على الدفاع عن النفس، دون وجود أية دوافع لها سوى ضمان أمن البعثة ضد العصابات والهجمات التي تحركها الاعتبارات السياسية.

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن الامتنان العميق الذي تستشعره ألمانيا إزاء التفاني في العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص، السيد ليفيو بوتا، وموظفو البعثة، في بيئة خطرة. وأود أن أعرب عن تعازي القلبية لأسرة السيدة ماريا ماغدالينا فيفيورسكا، سكرتيرة السيد بوتا، التي قـُتلت على عتبة شقتها في تبليسي قبل أيام قلائل. كما ننعي أفراد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة الذين سقطوا ضحايا هجمات غادرة في الأيام القلائل الأخيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أعتقد أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم يكن هناك اعتراض، فسوف أطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك.

أبدأ أولا بإعطاء الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الحالة في أبخازيا تدعو إلى الانشغال الكبير. لقد تسبب استئناف الأعمال العدوانية في شهر أيار/مايو الماضي في ترك ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ نسمة بيوتهم بعد أن عادوا للعيش في منطقة غالي. وهكذا قـُضي على الجهود التي اضطلعت بها المنظمات الدولية بصبر في السنوات الأخيرة من أجل تمكين اللاجئين والمشردين في المنطقة من العودة. ولقد أشعلت القوات الأبخازية النار عمدا في المنازل. وتستنكر فرنسا هذه الأعمال التي تحركها الرغبة في إخراج هؤلاء الناس من المنطقة التي يقيمون فيها.

وما زال التوتر في المنطقة مستمرا، ومن سوء الحظ أنه لا يمكن استبعاد حدوث صدامات جديدة. ولذا فمن الضروري للأطراف أن تحترم بشدة اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وكذلك بروتوكول وقف إطلاق النار وسحب التشكيلات المسلحة الموقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨.

وليس هناك ما يضمن استقرار المنطقة سوى تسوية سياسية دائمة. والأمم المتحدة، بمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه ميسرا وفريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تدخر جهدا في الوصول إلى تسوية للصراع. بيد أن هذه الجهود لا يمكن لها أن تنجح إلا إذا أظهر الطرفان الإرادة السياسية الضرورية في المفاوضات. وكان الاجتماع الذي عـُقد في جنيف من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ تحت إشراف الأمم المتحدة خطوة هامة، وخاصة في السياق الراهن. ولكن يجب أن تتبعه حالا مفاوضات أخرى بشأن النقاط الرئيسية في النزاع.

وعلى الأطراف أيضا الوفاء بالتزاماتها إزاء أمن الموظفين الدوليين. ويجب استنكار الأعمال الموجهة ضد

أفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ويجب على الطرفين اتخاذ التدابير لوضع حد لها.

هذا هو لب مشروع القرار المعروض على المجلس، وهذا هو السبب في أن فرنسا ستصوت لصالحه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زال الموقف في أبخازيا، جورجيا، يسبب القلق لحكومتي. وعلى الأرض، ما زال عدم الاستقرار والتوتر وخطر حدوث مجابهات جديدة على درجة مرتفعة منذ حوادث أيار/مايو ١٩٩٨ المؤسفة، وهذا يجعل عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أكثر صعوبة وأشد خطورة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، علينا أن نحيط علما بفشل الأطراف في تسوية الصراع. والواقع أنه على الرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة التي قامت بها الأمم المتحدة والاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق أصدقاء الأمين العام من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام، ما زلنا لسوء الحظ بعيدين عن تسوية سياسية.

ومثلما أوضح الأمين العام في تقريره، اتسمت الستة أشهر الأخيرة، بطابع انعدام الرغبة في نبذ العنف أو في التفكير جديا في خيارات سلمية مقبولة من الجانبين من أجل تسوية الصراع.

وينبغي للأطراف أن تلزم أنفسها بالبحث عن تسوية سياسية في إطار الأمم المتحدة، مع الاستفادة من الآلية التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. إن الآلية السياسية لمعالجة الجوانب المتعددة لعملية السلام موجودة. وإن التزام المجتمع الدولي بعملية المفاوضات واضح ومؤكد. غير أن المسؤولية الأولية في إعادة النشاط إلى العملية تقع على عاتق الأطراف نفسها. ويجب عليها أن تقتنص الفرصة، ونحن نتطلع إلى حدوث تقدم محدد وموضوعي بصدد المسائل المعلقة بشأن تعريف المركز السياسي لأبخازيا ومشكلة عودة اللاجئين والمشردين بكرامة وفي أمان.

ونود أن نؤكد أنه من الأهمية، بوجه خاص البدء بإعادة اللاجئين والمشردين. ولذا ندعو الجانب الأبخازي، بصورة خاصة، إلى السماح بالعودة غير المشروطة والفورية لكل الأشخاص المشردين منذ استئناف الأعمال العدوانية في أيار/ مايو ١٩٩٨. ونشيد بالأمين العام وبممثله الخاص على جهودهما لإعادة عملية جنيف إلى مسارها مرة أخرى. وكان الاجتماع الرفيع المستوى بين الطرفين، الذي انعقد في الأسبوع الماضي في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، خطوة إيجابية في حد ذاته، ونؤمل في أن يكثف الطرفان اشتراكهما الفعال في هذه العملية. ونحثهما على الامتناع عن استخدام القوة والاحترام الشديد لبروتوكول وقف إطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة الموقع في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨.

وما زلنا منشغلين تماما بسبب استمرار الحالة الأمنية في التدهور. ولقد أدى الازدياد الكبير في الأنشطة الهدامة من جانب الجماعات المسلحة إلى الإخلال بعملية السلام وتعطيل عودة اللاجئين. وحكومتي منشغلة بوجه خاص إزاء الهجمات ضد موظفي البعثة وأفراد الرابطة.

وينبغي أن يكون المجلس جازما في عدم قبوله العنف ضد حفظة السلام، العنف الذي يجب أن يتوقف فورا. ونطالب الطرفين بتوفير المزيد من الأمن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وسائر الموظفين الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذت بالفعل بغية تحسين الظروف الأمنية والتقليل الى أدنى حد من الأخطار التي يواجهها أفراد البعثة.

بيد أننا نرى أنه ما لم يتخذ المزيد من الترتيبات في هذا الميدان، لن تتمكن البعثة من العودة الى مستويات تشغيلها الكامل ومن الوفاء بالمهام المناطة بها. لذلك نرحب بقرار الأمين العام بالإبقاء على مسألة أمن البعثة قيد الاستعراض المستمر.

ختاما نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، حسبما أوصى الأمين العام، وكذلك مشروع القرار المعروض علينا، الأمر الذي يلبي اهتماماتنا.

السير جرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): على مدى العام الماضي رحَّبت المملكة المتحدة بإعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في

مناقشات سياسية ترمي الى حل الصراع في أبخازيا، جورجيا. فقد أنشأت عملية جنيف إطارا لمعالجة الافتقار الى الثقة وتناول المسائل العملية التي ينبغي تناولها من أجل التوصل الى تسوية سياسية.

وللأسف، لم يبد الطرفان الاستعداد الكافي لاستخدام هذا الإطار لمعالجة المسائل الرئيسية. ويبدو أنهما اقتصرا على الكلام على الآليات ولم يتعرضا للجوهر. والطرف الأبخازي لم يرق إلى مستوى تعهداته بشأن عودة اللاجئين، والجانب الجورجي لم ينجح، في رأينا، في معالجة مشكلة العصابات المسلحة التي تسعى الى زعزعة استقرار المنطقة عن طريق شن هجمات ضد حفظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة والمسؤولين الأبخاز.

والأحداث التي وقعت في أيار/مايو من هذا العام كانت نتيجة مباشرة لهذا الافتقار الى الالتزام من جانب الطرفين. والاستفزازات التي أثارتها العصابات الجورجية المسلحة، والتي تبعها رد متطرف من جانب الطرف الأبخازي، أدت الى موجة جديدة من اللاجئين والى تدمير الممتلكات في منطقة غالي. ويتعيَّن على الطرفين أن يتحملا نصيبهما من المسؤولية عن هذه المأساة، التي عطلت عملية السلام بأكملها.

وتتضح من أحداث أيار/مايو الرابطة الوثيقة بين مشكلة عودة اللاجئين وأنشطة العصابات المسلحة. فالتقدم في عودة اللاجئين من شأنه أن يضعف مركز أولئك الذين يسعون الى حل عسكري للصراع. وعدم إحراز تقدم إنما يعزز من سطوة المتطرفين.

إن انعقاد اجتماع جنيف في الأسبوع الماضي على الرغم من هذه الخلفية غير الواعدة يوضح أن الطرفين كليهما يرغبان على الأقل في تفادي تكرار أحداث أيار/مايو. وهذا أمر جدير بالترحيب. وللأسف فقد أخفقا مرة أخرى في إحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية. بيد أن البيان الختامي يتضمن على الأقل إعادة تأكيد الطرفين على إعلان تبليسي الصادر في آب/أغسطس من العام الماضي، والمتضمن لالتزامهما بالتوصل الى تسوية سلمية.

والمجتمع الدولي على استعداد لتحقيق تسوية سلمية. ولكن يتعين على الطرفين أولا أن يساعدا نفسيهما. وقد آن الأوان لهما لكي يقرنا أقوالهما بأعمال ملموسة. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ عودة اللاجئين بأسرع ما يمكن وأن تنفذ في ظل ظروف مأمونة. إذ أن اللاجئين لن يرغبوا في العودة إذا كان عليهم أن يواجهوا احتمال حرق ديارهم كما حدث في أيار/مايو.

ومافتئت المملكة المتحدة ملتزمة بكل من المشاركة السياسية للأمم المتحدة وببعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. بيد أن التزامنا ليس بلا حدود. فإلى جانب التقدم في المفاوضات، نتوقع تحسنا في الظروف الأمنية في الميدان. إذ لا يمكن أن نتوقع من البلدان أن تقدم مراقبين غير مسلحين في ظل حالة نجد فيها أن الموظفين الدوليين مستهدفون عن عمد.

وقد أيدنا مقترحات الأمين العام باستئناف قيام البعثة بدوريات محدودة وزيادة التدابير الأمنية للبعثة. بيد أننا ما فتئنا نحبذ كثيرا نشر وحدة الحماية الذاتية. ولا نفهم معارضة بعض الدوائر لترتيب يرى الأمين العام أن من شأنه تحسين الأمن. وهذا الخيار ينبغي أن يكون مفتوحا.

إن مشروع القرار هذا يحظى بتأييدنا الكامل. فهو مصاغ صياغة قوية لكنه لا يطلب من الطرفين سوى الالتزام بتعهداتهما التي سبق أن اتفقا عليها. والمجلس سيحكم عليهما على أساس تصرفاتهما في الأسابيع القادمة.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يرحب ترحيبا حارا في هذه الجلسة لمجلس الأمن بالسيد أراكلي منغرشفيلي، وزير خارجية جورجيا.

ويود وفدي أن يعرب، باسم حكومة اليابان، عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام، السيد ليفيو بوتا وللرجال والنساء العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على جهودهم من أجل تشجيع عملية السلام في أبخازيا، جورجيا. كما يمتدح وفدي شتى الجهود الرامية الى المساعدة في عملية السلام التي يبذلها الاتحاد الروسي بصفته ميسرا، وفريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى الرغم من هذه الجهود القيمة العديدة، فإن الحالة الراهنة لعملية السلام غير مرضية على الإطلاق. ويشعر وفدي بالقلق البالغ إزاء استئناف الأعمال العدائية في أيار/ مايو من هذا العام، مما أدى الى عدد كبير من اللاجئين. ويناشد وفدي كلا من الجانب الجورجي والجانب الأبخازي اتخاذ موقف بناء والتدليل على إرادتهما السياسية على تشجيع عملية السلام وتسهيل عودة اللاجئين على نحو سريع. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي على أهمية اجتماع الطرفين في جنيف في الأسبوع الماضي. وعلى الرغم من أن الطرفين لم يتمكنا في هذا الاجتماع من تحقيق إنجاز كبير، يأمل وفدي أن يشترك الطرفان اشتراكا نشطا في آلية التفاوض هذه وأن يتوصلا الى تسوية سياسية شاملة.

لقد أدان الأمين العام في تقريره الأخير الاعتداءات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ولرابطة الدول المستقلة في جورجيا. واليابان، بوصفها بلدا عانى مؤخرا من خسارة فادحة من جراء الوفاة المأساوية لمسؤول سياسي ياباني الجنسية يعمل في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، تشاطر مشاطرة كاملة وتؤيد بقوة موقف الأمين العام وتدين إدانة قاطعة هذه الاعتداءات. وتود اليابان أن تؤكد تأكيدا جازما على أن أمن وسلامة الموظفين الدوليين، بمن فيهم عمال الإغاثة الإنسانية في الميدان، مشكلة ملحة للغاية وتتطلب أقصى الاهتمام من جانب المجلس ومن جانب الأمم المتحدة في مجموعها. وإذا أراد الطرفان الإبقاء على وجود هؤلاء الموظفين الدوليين فيتعين على الطرفين نفسيهما أن يتخذا أولا وقبل كل شيء جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وسلامتهم. وفيما يتعلق بأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، يرحب وفدي بعزم الأمين العام على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر. وإن إنشاء وحدة الحماية الذاتية، وهي الوحدة التي سبق أن اقترحها الأمين العام، تحظى بكل ترحيبنا في هذا الصدد وينبغي إقامتها بموافقة الطرفين بأسرع ما يمكن.

إن الحالة المحيطة بالبعثة محفوفة بصعاب عديدة. بيد أن وفدي يشاطر تماما رأي الأمين العام بأن وجود البعثة لا يزال يشكل عنصرا لاستتباب الاستقرار في المنطقة. فهي توفر الدعم لعملية السلام التي نأمل أن تولّد الثقة في المستقبل وتولّد الشعور بالأمن بين السكان المحليين وخاصة في منطقة غالي، التي سيتعين على معظم اللاجئين العودة إليها بمجرد استعادة السلام. وبناء على ذلك سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا الآن، بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر أخرى.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): باديء ذي بدء، أود، وقد بدأ هذا الشهر يقترب من نهايته، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مهارتكم البارعة وخبرتكم الدبلوماسية الثرية في إدارة أعمال المجلس لهذا الشهر.

كما أود أن أرحب بحضور وزير خارجية جورجيا هذه الجلسة.

منــذ نشوب الصراع في منطقة أبخازيا، جورجيا، ما فتئت الحالة في بعض المناطق تتسم بالتوتر على الرغم من المســاعي الحميدة المتواصلة للمجتمع الدولي. ولا تزال عملية التسوية السياسية في مأزق. والمسألتان الرئيسيتان تتمثلان الآن في استمرار وجود خلافات خطيرة بين الطرفين فيما يتصل بالمركز السياسي المستقبلي لأبخازيا، وفي استمرار إعاقة عملية إعادة توطين اللاجئين في تلك المنطقة. ويشعر الوفد الصيني بالقلق والإزعاج البالغين إزاء هذا.

وأود أن أؤكد هنا أن الصين ما فتئت ترى أنه لدى تسوية الصراع في جورجيا ينبغي أن يحترم المجتمع الدولي استقلال جمهورية جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي صون الحقوق الأساسية لجميع المجموعات العرقية في تلك المنطقة.

إننا نرى أن مفتاح التسوية النهائية للمسألة الجورجية هو في أيدي الناس أنفسهم. وما لم تتوافر العزيمة السياسية لدى طرفي الصراع لن يكون لجهود المجتمع الدولي أي أثر ولن تضطلع بأي دور. ومن ثم فإننا ندعو الجانبين إلى مراعاة المصالح الأساسية للشعب واتخاذ موقف بناء والسعي في درب التفاوض وتسوية خلافاتهما.

ونرحب بعقد الاجتماع رفيع المستوى الذي نظم في جنيف مؤخرا بين الطرفين. ونأمل أن يتمكن الجانبان من مواصلة عملية جنيف والتعجيل بها. ونترقب حدوث

اتصالات مباشرة في موعد مبكر بين الرئيس شفرنادزه والقائد الأبخازي، السيد أردزنبا. وسيشكل ذلك الخطوة الأولى في بناء الثقة بين الجانبين وبدء حل المشاكل الراهنة.

ونشعر بالارتياح من أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حافظت منذ نشرها على علاقات تعاون ممتازة مع كلا الجانبين، فضلا عن الحفاظ على علاقات مماثلة مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

إننا نشعر بالانزعاج إزاء عدم استقرار الحالة في مقاطعتي غالي وزوغديدي ومن تهديد أمن البعثة. وندين الهجمات الإرهابية التي وقعت ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ولرابطة الدول المستقلة. وندعو الجانبين إلى الوفاء بوعودهما بالحفاظ على أمن حفظة السلام.

ونرى أن استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة سيكون مؤاتيا لعملية السلام في جورجيا. ومن ثم فإننا نؤيد توصيات الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة وسنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا. ونأمل أن تستمر البعثة في الاضطلاع بأمانة بالولاية التي أوكلها إياها مجلس الأمن.

السيدة إنسيرا (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يرقب وفدي بقلق عميق تدهور الحالة السياسية والعسكرية في جورجيا. إن تجدد التوتر وما ينجم عنه من خطر وقوع مواجهات جديدة يتطلب من المجتمع الدولي القيام بعمل حاسم من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ونود أولا الإشادة بالجهود الساعية إلى إحلال السلام التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والاتحاد الروسي وفريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى نحو خاص، نعرب عن سرورنا إزاء عقد الاجتماع الثاني بين طرفي الصراع الجورجي في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ونرحب بتجديد المشاركين لالتزامهم بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع. بيد أننا نقر بأن هذه التعهدات لا يمكن تحقيقها دون معاونة المجتمع الدولي الكاملة للطرفين في تنفيذها. لذا فإننا نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

علاوة على ذلك، نشعر بالقلق من أن السكان المدنيين والموظفين الدوليين العاملين في البعثة يتعرضون إلى العنف والأعمال الإجرامية. ونرى أنه لا بد للسلطات المحلية من أن تقوم بواجبها وتتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الأمن في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

وفي هذا السياق، يولي وفدي أهمية قصوى للحالة الإنسانية للاجئين والمشردين. ويؤسفنا أن الأزمة الحالية أدت إلى تدهور أحوالهم المعيشية وإعاقة عودتهم إلى منازلهم. ونرى أنه يجب على طرفي الصراع، قبل كل شيء، احترام الحقوق الأساسية لهؤلاء الناس، بما فيها حقهم في العيش في أمان. لذا فإننا نكرر مناشدتنا للطرفين بأن يحترما الحقوق الأساسية لسكان الأراضي الواقعة تحت سيطرتهما وأن يهيئا الظروف الأمنية اللازمة حتى يتسنى للمشردين أن يعودوا إلى ديارهم.

ومما يثير قلقنا بوجه خاص تدهور الأحوال الأمنية في المناطق التي تعمل فيها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، حيث أن ذلك يؤثر على اضطلاعها بولايتها ويهدد حياة العاملين فيها. وفي هذا السياق، ندين الهجمات المسلحة ضد السلطات الأبخازية وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وكذلك الاستخدام الإجرامي للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

في الختام، نكرر الإعراب عن تأييدنا لعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. هذه البعثة، التي تهيئ مناخا من الثقة والأمن لسكان مقاطعة غالي، تشكل عاملا لا غنى عنه لكفالة استقرار المنطقة.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن عدم إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في أبخازيا بجورجيا لهو أمر مخيب تماما للآمال. ولا يسعنا إلا الشعور بالقلق البالغ إزاء الأنباء التي ترد عن استمرار العنف ضد المدنيين وضد العاملين في حفظ السلم في تلك المنطقة. وتأسف السويد لتجدد الأعمال العدائية في شهر أيار/مايو، حيث أسفر ذلك عن خسائر

كبيرة في الأرواح وزيادة تدهور الحالة الإنسانية غير المستقرة أصلا.

ورغم اتفاق ٢٥ أيار/مايو لوقف إطلاق النار، تظل الحالة على أرض الواقع متوترة جدا للأسف. وينتاب السويد قلق خاص إزاء محنة اللاجئين والمشردين. ويجب على الطرفين الوفاء بالتزاماتهما بغية العمل على عودة هؤلاء الناس إلى ديارهم في ظروف آمنة.

ويعتمد عدد متزايد من المدنيين الآخرين في عيشهم على المساعدة الخارجية. ومن غير المقبول أن تعيق أعمال مثل زرع الألغام عمل من يقدمون المساعدة وأن تتسبب في سقوط ضحايا، بما في ذلك ضحايا من بين العاملين في الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لا تزال تقوم بدور هام مثبت للاستقرار. والسويد، بوصفها بلدا مساهما بالقوات في البعثة، تدرك جيدا الدور حاسم الأهمية الذي تضطلع به البعثة، كما تدرك الحالة الأمنية التي تعيق بشدة قدرتها على أداء عملها. وتؤيد السويد قرار مجلس الأمن اليوم بتمديد ولاية البعثة. وقد شددنا أيضا على ضرورة النظر في الاقتراح الداعي إلى إنشاء وحدة للحماية الذاتية.

إن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يبعث برسالة واضحة للطرفين. ونتوقع منهما توفير الظروف التي تسمح للبعثة بتنفيذ ولايتها وسنأخذ ذلك بعين الاعتبار عند استعراضنا للحالة. علاوة على ذلك، نتوقع من الطرفين إظهار العزيمة السياسية لإحراز التقدم في عملية المفاوضات وتحقيق نتائج ملموسة.

وتؤيد السويد تماما عملية المفاوضات التي بادر بها الأمين العام وجهود ممثله الخاص، السيد بوتا. إن الدعم الذي لقيته هذه العملية، لا سيما من الاتحاد الروسي بوصفه ميسرا، أمر مهم. ولا غنى عن العمل الدولي الجماعي لتعزيز التوصل إلى تسوية شاملة. بيد أن مسؤولية التوصل إلى هذه التسوية تقع في نهاية المطاف على الطرفين نفسيهما. وقد آن الأوان لأن يظهرا استعدادهما الكامل للاضطلاع بتلك المسؤولية.

السيد إسونغ (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده يشهد على عزم مجلس الأمن على وضع حد للأزمة القائمة في أبخازيا، جورجيا، وعلى إعادة علاقات السلم والاحترام المتبادل إليها.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشادة بالجهود التي بذلها متبنو مشروع القرار من أجل التوصل إلى هذا النص النهائي. وبالمثل، ينبغي الترحيب بعملية جنيف للسلام، التي بدأت بمبادرة من الأمين العام وبتأييد فريق أصدقائه، والاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي هذا السياق، نرى أن الاجتماع الثاني الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ بادرة واعدة، حيث من المفترض ان يُساهم الطرفان، بالإضافة إلى الأطراف الدولية، في البحث عن السبل والوسائل لوضع حد لهذه الأزمة. وللأسف، نجد أنفسنا مكرهين على التسليم بأن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال.

وفي الفقرة الثالثة من الديباجة يُلاحظ مشروع القرار قيد النظر استمرار حالة التوتر في منطقتي زوغديدي وغالي وخطر استئناف القتال. إن هذا التقييم المؤسف مصدر للقلق البالغ، الذي يشاطره وفدي، والذي يرغب بالطبع تغييره. ولهذا السبب يبدو لي أن نداء مجلس الأمن، الوارد في الفقرة ٨ من مشروع القرار، يستحق تأييدنا القوي.

ولهذا السبب سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الحالة في أبخازيا، جورجيا، متوترة للغاية، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في المنطقة. وقد ساور وفدي عميق القلق من جراء الأحداث الأخيرة التي وقعت في شهر أيار/مايو في منطقة غالي. ويقلقنا بوجه خاص حرق البيوت التي شُيدت بتكلفة مليوني دولار من أموال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أدت هذه الأحداث إلى تدفق حوالي ٠٠٠ ٤٠ لاجئ للمرة الثانية. ويزيد من تفاقم

هذا الوضع المؤسف الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. إن وفدي يدعو إلى إدانة هذه الأنشطة ويطالب الأطراف بوضع حد لهذه الأنشطة.

إن نجاح مبادرات السلام لحسم الصراع في جورجيا يتوقف بصورة رئيسية على كلا الطرفين. فما برحت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدفع عملية السلام قدما تتعرض لإحباط مستمر بسبب أنشطتهما. والطرفان مدينان للمجتمع الدولي ولشعبهما بأن يستمعا لصوت العقل. وفي الوقت الذي ندعو فيه الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما، فإننا نجد أن من المهم، في هذه المرحلة، أن نهنئ الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريقه، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد السوفياتي بوصفه ميسرا، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وفريق أصدقاء الأمين العام على جهودهم الحثيثة من أجل بلوغ تسوية سلمية في أبخازيا، جورجيا.

يلاحظ وفدي أن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في المنطقة أمر ضروري. فوجودها لا يُشكل عاملا للاستقرار في المنطقة فحسب بل يوفر أيضا دعما مفيدا للعملية السياسية ويساعد على توليد الشعور بالثقة والأمن فيما بين سكان المنطقة. ومع اقتراب موعد نهاية ولايتها، يؤيد وفدي تمديدها لفترة ستة أشهر جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وإذا لم نفعل ذلك، فإن الوضع المتوتر بالفعل في المنطقة قد يتحول إلى حريق يصعب للغاية اطفاؤه.

وإذ ينظر مجلس الآن في تمديد ولاية البعثة من خلال مشروع القرار المطروح عليه، فإننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لنذكر طرفي الصراع بأنهما لا يستطيعان إبقاء المجتمع الدولي رهينة عدم استعدادهما لحسم خلافاتهما سلميا ونبذ استخدام القوة. وإننا نحث المتناحرين على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لحسم خلافاتهما سلميا. وننتهز هذه الفرصة أيضا لندعوهما إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق موسكو وجميع الاتفاقات اللاحقة بالكامل ودون إبطاء.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا في جنيف. ويحدونا الأمل أن تواصل الأطراف المعنية المفاوضات من أجل حسم الخلافات المتبقية والانتقال إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع جنيف.

لقد درس وفدي عن كثب مشروع القرار المعروض علينا. ونحن نُعلق أهمية كبيرة على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار، التي تؤكد من جديد أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام تقع على عاتق الطرفين ذاتهما وتذكرهما بأن استمرار التزام المجتمع الدولي بمساعدتهما يتوقف على ما يُحرزانه من تقدم في هذا الصدد. وهذا الحكم يُرسل الإشارات الصحيحة إلى الطرفين.

ومما له أهمية أيضا بالنسبة لوفدي الفقرة ١١ من المنطوق، التي تدين أعمال العنف المرتكبة ضد موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتحمل الطرفين المسؤولية الكاملة عن

"اتخاذ تدابير حازمة لوقف تلك الأعمال التي تدمر عملية السلام". (S/1998/699، الفقرة ١١)

ونأمل في أن يستجيب الطرفان إلى دعوة المجلس.

إننا نجد مشروع القرار، في مجمله، يسير في الاتجاه السليم وسنصوت مؤيدين له.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يُرحب وفدي بحضور وزير خارجية جورجيا هذه الجلسة.

إن بلادي تشعر بقلق متزايد إزاء الحالة في جورجيا منذ استئناف القتال قبل شهرين. فقد وجه انتباهنا بتكرار مقلق إلى الحقائق المؤسفة المتعلقة بأمن أفراد حفظ السلام والمراقبين في ذلك البلد. وقد تكرر الإعراب باستمرار عن الأسف والمواساة والتعاطف إلى الأسر والحكومات.

وإن مسؤولية ضمان أمن الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تقع على عاتق طرفي الصراع. ومع ذلك فإن شعب جمهورية جورجيا، الجورجيين والأبخازيين على حد

سواء، هو الذي يُعاني أشد المعاناة - وهو الضحية الرئيسية لاستمرار الصراع.

إن البرازيل لا تقبل بممارسات الاستبعاد العرقي أو طرد الناس بالقوة. وندين أيضا استخدام وسائط الإعلام لتشجيع العداوة. وإلى جانب دور مجلس الأمن في المساعدة على صون وحدة جورجيا وسلامتها، من الضروري أن يطور الجورجيون، على اختلاف أعراقهم وأديانهم، سبل التعايش الديمقراطية.

إن وفدي يؤيد مشروع القرار ويرغب في التأكيد عل الحاجة إلى أن يحترم الطرفان، وخاصة القوات الأبخازية، حقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأشخاص المشردين، الذين من حقهم العودة إلى ديارهم. ونأمل أن تثبت عملية جنيف أنها قادرة على الإسهام في الحوار المستمر والمصالحة. وأن الجهود المستمرة التي يبذلها ليفيو بوتا، الممثل الخاص للأمين العام، وفريق أصدقاء الأمين العام، والاتحاد الروسي بوصفه ميسرا، تستحق بالغ الثناء.

ويتعين على السلطات الجورجية والأبخازية الوفاء بالتزاماتها السابقة والتعاون من أجل تحييد العناصر المتطرفة والإجرامية.

إن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر أخرى يُعبر عن الاعتقاد بإمكانية تحقيق سلم دائم. ومع ذلك، سيواصل مجلس الأمن عن كثب مراقبة سلامة موظفي الأمم المتحدة واستعداد الأطراف للتفاوض.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن أحر الترحيب بالسيد اراكلي منغرشفيلي، وزير خارجية جورجيا، في هذه الجلسة لمجلس الأمن.

لقد جلبت الأشهر القليلة الماضية مشاكل جديدة إلى الحالة في أبخازيا، جورجيا. ففي مناسبات عديدة منذ بداية هذا العام، أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء تدهور الحالة الأمنية واستئناف القتال، مما جعل مستقبل عملية السلام مقلقة بشكل متزايد.

والجهود المضنية للسيد ليفيو بوتا، الممثل الخاص للأمين العام، ولأطراف أخرى مشتركة في البحث عن حل مناسب للنزاع لا يمكن أن تكون بلا نهاية ولا يمكن أن تثمر دون اشتراك وتعاون تامين من جانب الطرفين. ومسؤولية تقدم عملية السلام عن طريق التخلي عن العنف ودراسة الخيارات السلمية لحسم الصراع تقع بوضوح على عاتق الطرفين.

ونرحب بالاجتماع الثاني الرفيع المستوى الذي عقده الطرفان مؤخرا في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. فهذا يبعث فينا الأمل بإمكانية الاحتفاظ بالحوار. ويجب على الطرفين أن يعملا بحسن نية وأن يبذلا جهودا أكبر لمواصلة المحادثات لتحقيق نتائج مضمونية فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية لتسوية الصراع وتحقيق تقدم ملموس وفقا للالتزامات التي قطعاها على نفسيهما بحرية في الإطار المؤسسي المتفق عليه أثناء اجتماع جنيف الأول الرفيع المستوى الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

والمشكلة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال ضمن العوامل التي تمنع تنفيذ عملية السلام. ولا يمكن قبول حالة المشردين من جراء عملية القتال التي وقعت في قطاع غالي، والتقارير المتعلقة بالتدمير الواسع النطاق للمنازل، وإحراق القرى وممارسات سلطات أبخازيا التي تمنع عودة اللاجئين. وإلى أن يجري ضمان العودة الآمنة للأفراد إلى ديارهم، ومنع استمرار مضايقة السكان، لا يمكن أن يكون هناك حل مناسب للصراع. والحاجة ماسة إلى عودة اللاجئين بسلام حتى تحصل عملية السلام على مصداقية إضافية.

وفضلا عن العملية السياسية، فإن ممارسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ولايتها في إطار ظروف متقلبة وخطرة لا تزال أمرا يثير قلقنا. والحالة في الميدان لا تزال تتميز بالقلق وعدم الاستقرار. وقد وقعت عدة أحداث لموظفي البعثة أثناء الأشهر الستة الأخيرة، ومما يؤسف له أن بعضها أدى إلى وقوع ضحايا. والحملة التي شنتها وسائل الدعاية والإعلام ضد البعثة والبدء في عمليات مضايقة البعثة، ضمن أمور أخرى، يدلان على الحاجة الماسة للاستعراض المستمر للمسألة. ولكي يمكن للبعثة أن تنفذ مهام ولايتها بالكامل وبفعالية، يجب تزويدها بالأمن الكافي. والحالة الراهنة تتطلب الاستمرار

في التفكير في تدابير أمنية عملية إضافية، تشمل فكرة وحدة الحماية الذاتية. إلا أن المسؤولية الأولية عن حماية مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير المسلحين تقع على عاتق الطرفين.

ونرى أن وجود البعثة لا يزال عاملا هاما في الاستقرار في المنطقة. ولهذا نؤيد تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى. وستصوت سلوفينيا لصالح مشروع القرار.

السيد بو علاي (البحرين): يرحب وفد بلادي بوجود سعادة وزير خارجية جورجيا بيننا هذا اليوم، ويقدر لكم، السيد الرئيس، إدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن في هذا الشهر من خلال اضطلاعكم بالرئاسة.

يود وفد بلادي بادئ ذي بدء أن يشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في جورجيا والممثل الخاص للأمين العام، والاتحاد الروسي بوصفه طرفا ميسرا، ومجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع الأطراف الفاعلة على جهودها لتصفية هذا النزاع سلميا.

يلاحظ وفد بلادي تدهور الأوضاع الأمنية في جورجيا وتجدد أعمال الاقتتال، وما ترتب على ذلك من انعكاسات سلبية كثيرة لعل أهمها نزوح حوالي ٠٠٠ ٤٠ شخص من منطقة غالي. وفي هذا الصدد يرى وفد بلادي أن جميع الأعمال العدائية التي ترتكب لا تخدم طرفي النزاع ولا تصب في مصلحة السلام الذي ينشده الجميع.

لقد بذل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، جهودا جبارة لإعادة الأمن والسلم إلى هذه المنطقة. غير أن على طرفي النزاع الوفاء بتعهداتهما تجاه المجتمع الدولي ببذل المزيد من الجهود لاحتواء جميع المشاكل والصعوبات.

من جهة أخرى، يعرب وفد بلادي عن استيائه من الهجمات التي تشن ضد قوات بعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ونرى أن حماية جنود السلام تقع على كاهل الطرفين. وما لم يبد طرفا النزاع تعاونا مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإن الحال على أرض الواقع لن تزداد إلاترديا وتفاقما.

ويدعو وفد بلادي طرفي النزاع إلى الالتزام بجميع الاتفاقات الموقعة بينهما والالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نحثهما على التزام أقصى درجات ضبط النفس والاستفادة من فرص السلام المتاحة حاليا. ونأمل أن يكون لمفاوضات جنيف الأخيرة دور كبير في تشجيع الطرفين على العودة إلى طاولة المباحثات لحل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تسوية النزاع الأساسي بالطرق السلمية، وبما يحقق مصلحة جميع الأطراف.

ومن المسائل الهامة التي يتعين تسويتها أيضا مسألة اللاجئين والمشردين. وفي هذا الصدد يرى وفد بلادي ضرورة العودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، وفقا للاتفاق الرباعي المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وحتى تتسنى عودة جميع اللاجئين، لا بد من خلق المناخ الآمن، وتهيئة جميع الظروف المناسبة لذلك.

في الختام، يؤيد وفد بلادي توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٤١ من تقريره والقاضية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة ٦ أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كما نؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم وسنصوت لصالحه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، أود أن أضم صوتي إلى زملائي مرحبة بوزير خارجية جورجيا، إننا نرحب به ونقدر وجوده هنا اليوم.

نحن الآن في مرحلة حاسمة في عملية السلام في جورجيا. فبينما يستمر وقف إطلاق النار، تظل الحالة متوترة والهجمات على أفراد حفظ السلام مستمرة. وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لا تزال تسهم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتلعب دورا بناء في عملية السلام بشكلها العام. ولهذا سنصوت اليوم لصالح تمديد ولاية البعثة لفترة ٦ أشهر أخرى.

ونشعر بالقلق لأن الطرفين لا يظهران الإرادة السياسية للتخلي عن العنف واتخاذ الخطوات صوب تحقيق تسوية سياسية شاملة. لا بد للطرفين أن يشتركا

في محادثات حول المسائل الحقيقية، وهي عودة اللاجئين والمشردين داخليا والمركز السياسي لأبخازيا. ونتطلع إلى استمرار التقدم في عملية جنيف التي تعالج هذه المسائل الأساسية. ونأمل أيضا أن يسهم الاجتماع القادم في أثينا بشأن تدابير بناء الثقة في تقدم العملية. ونشكر حكومة اليونان على عرضها الكريم استضافة هذا الاجتماع الهام.

وندين أشد الإدانة الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين لكمنولث الدول المستقلة. ولا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء السلامة الشخصية لموظفي البعثة. وندعو الطرفين إلى تجديد التزامهما بحماية موظفي البعثة وغيرهم من حفظة السلام الدوليين. فمسؤولية المحافظة على موظفي حفظ السلام تقع على عاتقهما. ولهذا يجب على الطرفين أن يكبحا الأنشطة الإرهابية. وينبغي لهما أيضا أن يكفا عن العنف وعن مضايقة اللاجئين والنازحين داخليا.

ونقدر جهود الأمين العام لمعالجة أمن موظفي البعثة بتدابير عملية. وما دام الطرفان لا يقومان بحماية البعثة، فإننا نعتبر أن من الأساسي اتخاذ ترتيبات أخرى لحماية القوة، والموافقة على توصية الأمين العام بوحدة للحماية الذاتية وتنفيذها في أقرب وقت ممكن.

والحالة في أبخازيا مقلقة للغاية. ونحن نؤيد فكرة أن يتبع تقرير الأمين العام عن نصف المدة تقييم يقوم به مجلس الأمن لمستقبل البعثة في إطار جهد شامل للتوصل إلى تسوية سياسية في جورجيا.

ونشكر الأمين العام، ونشكر بصفة خاصة الممثل الخاص للأمين العام، السيد بوتا، على تفانيهما في السعي إلى السلام في جورجيا. ويجدر بالثناء العظيم الدور القيادي النشط للسيد بوتا في تحقيق الوقف الجديد لإطلاق النار وجهوده في عملية جنيف، وبخاصة نجاحه في الجمع بين الطرفين.

وأخيرا، أود أن أعرب عن عميق الامتنان لرجال البعثة ونسائها. فتفانيهم في السعي إلى تحقيق السلام يستحق تقديرنا العظيم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

شارك الاتحاد الروسي بنشاط في إعداد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم. ونعتبره وثيقة هامة للغاية تهدف إلى تشجيع تنشيط العملية المؤدية إلى تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا.

وشعبا روسيا وجورجيا يربطهما الشعور بالاحترام المتبادل والصداقة الأخوية المخلصة.

وتسعى روسيا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، إلى التوصل إلى تسوية عادلة للنزاع الجورجي - الأبخازي تفترض الحفاظ على سلامة جورجيا الإقليمية وإيجاد شكل من أشكال الحكم الذاتي لأبخازيا يسمح بحماية مصالح سكانها المتعددي الجنسيات. وسوف يوفر هذا الاتفاق أساسا راسخا لإنهاء النزاع.

ونحن على اقتناع بأن استعمال القوة لحل هذا النزاع يؤدي إلى نتائج عكسية ويمكن أن يؤدي إلى انفجار في الحالة غير المستقرة في منطقة القفقاس بأكملها. ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار توتر الحالة في منطقة غالي. فنتائج النزاع المسلح الذي وقع هناك في أيار/مايو من العام الحالي لم تتم إزالتها بعد. ولا يجري تنفيذ بروتوكول غاغرا لوقف إطلاق النار وانسحاب التشكيلات العسكرية من جانب أبخازيا أو من جانب جورجيا.

إن تكرار مأساة أيار/مايو في منطقة غالي التي طالت معاناتها أدى مرة أخرى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين. ونحن نطالب الجانب الأبخازي بتهيئة الظروف المواتية للعودة السريعة للمدنيين المسالمين الذين تركوا المنطقة نتيجة للأعمال العدائية. فاذا وضعت السلطات الأبخازية عقبات في سبيل عودتهم، فإن هذه الإجراءات ستعتبر موجهة بهدف تنفيذ "التطهير العرقي" في هذا الجزء من أبخازيا - جورجيا.

إن قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة، بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، من عوامل الاستقرار الهامة في منطقة النزاع. وقد تأكد هذا الدور الذي تقوم به قوات حفظ السلام لرابطة الدول المستقلة، من جديد، في أيار/مايو من العام الحالي، حين تم حصر النزاعات المسلحة في منطقة غالي محليا، بفضل التدابير التي اتخذتها تلك القوات، ولم تتصاعد لتصبح أعمالا عدائية واسعة النطاق. ونشعر

بالفزع إزاء استمرار الأعمال الإرهابية المدمرة الموجهة ضد قوات حفظ السلام الجماعية. ونطالب الجانب الجورجي باتخاذ خطوات حاسمة لوضع حد لها. ويشدد مشروع القرار الذي سيتخذ اليوم على ضرورة القيام بذلك.

ونؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ستة شهور، اقتناعا منا بأن البعثة عليها أن تواصل القيام بعملها المفيد في منطقة النزاع. ونشعر بقلق عميق إزاء مشكلة أمن موظفي البعثة ونرى أن المسؤولية الكبرى في هذا الصدد تقع على عاتق الجانبين الجورجي والأبخازي، اللذين يتعين عليهما أن يتخذا التدابير اللازمة. ونؤكد من جديد استعداد قوات حفظ السلام الجماعية لتقديم المساعدة في ضمان أمن المراقبين العسكريين للأمم المتحدة.

ويجري الجانبان، بوساطة روسيا، مفاوضات نشطة، في الآونة الأخيرة، حول التحضير لعقد اجتماع بين السيد ادوارد شفرنادزه، رئيس جورجيا، والسيد فلاديسلاف اردزنبا، الزعيم الأبخازي، يؤدي إلى إزالة عواقب أحداث أيار/مايو في منطقة غالي، ويسمح باعتماد مجموعة من الوثائق حول القضايا الأساسية من أجل التوصل إلى تسوية. وننظر بنظرة إيجابية إلى الاجتماع الثاني بين الجانبين الجورجي والأبخازي، المعقود في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه من هذا العام، برئاسة السيد ليفيو بوتا، الممثل الخاص للأمين العام، وبمشاركة ممثل روسيا، بوصفه ميسرا، وممثلي دول فريق أصدقاء الأمين العام وأعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نعتمد على تكثيف أنشطة مجلس التنسيق وأفرقته العاملة نتيجة لذلك الاجتماع.

وروسيا مستعدة للقيام بتعزيز شامل لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في جنيف والنهوض بتسوية شاملة.

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/699.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): كانت نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٨٧ (١٩٩٨).

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.